نشرة صندوق النقد الدولي

الدكتور يوسف بطرس غالي، رئيس اللجنة (يسارا) مع السيد دومينيك ستراوس-كان بعد اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. "كل الأطراف المعنية تزداد قربا من الاتفاق" (الصورة: صندوق النقد الدولي)

لجنة الصندوق المعنية برسم السياسات

الصندوق يزداد تركيزا على استقرار النظام العالمي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٩ أكتوبر ٢٠١٠

- السيد ستراوس-كان يقول إن تدابير الإصلاح توشك على الاكتمال
- هناك تباين في الآراء، لكن "أعتقد أننا على المسار الصحيح"
- اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين الرقابة وتوثيق التعاون على مستوى السياسات

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي، بأن الصندوق يعتزم زيادة التركيز على استقرار النظام المالي العالمي وبأنه اقترب من استكمال مجموعة من تدابير الإصلاح التي ستجعل هذه المؤسسة التي تضم ١٨٧ عضوا أكثر تمثيلا لأعضائها وأكثر قدرة على معالجة مشكلات الاقتصاد في ظل العولمة والروابط الاقتصادية المتبادلة.

في ختام اجتماع عقدته لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات، أعرب المدير العام عن تفاؤله بقرب استكمال سلسلة من الإصلاحات التي ستجعل الصندوق أكثر تعبيرا عن الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق تخصيص نصيب أكبر من الأصوات المشاركة في صنع قرارات الصندوق للأسواق الصاعدة الديناميكية التي تقود العالم حاليا في مسيرة الخروج من الركود السائد.

وصرح الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير المالية المصري الذي يتولى رئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بقوله: "لقد تحدثنا باستفاضة عن إصلاح الصندوق ــ الحصص والحوكمة بكل عناصرها، وتكوين المجلس التنفيذي وحجمه الأمثل".

وأضاف سيادته: "وهناك تقدم كبير تحقق بالفعل. فكل الأطراف المعنية تزداد قربا من الاتفاق على مجموعة تدابير نعتقد أنها ستنقل الصندوق إلى مستوى جديد وتجعله أكثر قدرة على التكيف مع الظروف وعلى التعامل مع المشكلات التي أصبح الطابع متعدد الأطراف هو الغالب عليها."

وجاء اجتماع اللجنة في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي شارك فيها حوالي ١٠ آلاف من محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، والمسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص، والقيادات العمالية، وممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك آفاق الاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية وفعالية المعونة.

تعافٍ عالمي غير متكافئ

وفي بيان أصدرته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية قالت إن التعافي الاقتصادي يتقدم من منظور عالمي، لكنه لا يزال هشا وغير متكافئ بين البلدان الأعضاء.

وقالت اللجنة في بيانها "وإذ نواجه هذا المصدر للضغوط المحتملة، نشدد على التزامنا القوي بمواصلة العمل التعاوني لتأمين نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، وبالإحجام عن إجراءات السياسة التي تنتقص من إمكانية تحقيق هذا الهدف المشترك".

وقال الوزراء إن الأولويات تتمثل في معالجة أوجه الهشاشة المتبقية في القطاع المالي؛ وضمان تحقيق نمو قوي في طلب القطاع الخاص وإنشاء وظائف جديدة؛ وتأمين مستوى كافٍ من الموارد المالية وضمان الحفاظ على مستويات مديونية قابلة للاستمرار؛ والعمل على تحقيق نمط أكثر توازنا للنمو العالمي، مع إدراك مسؤوليات بلدان الفائض وبلدان العجز؛ ومعالجة التحديات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة، والتي يمكن أن تكون مُرْبِكة للاقتصاد".

وقالوا إن رفض الحمائية بكل أشكالها يجب أن يظل عنصرا أساسيا في الإجراءات المنسقة لمواجهة الأزمة وإن هناك حاجة ملحة لبذل الجهود من جديد بغية التوصل إلى ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة التجارية.

وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز دور الصندوق وفعاليته كمؤسسة عالمية مختصة بالرقابة المالية الكلية والتعاون على مستوى السياسات.

إصلاح الصندوق

وفي تصريح للصحفيين قال السيد ستراوس-كان ــ الذي شدد طوال الاجتماعات على ضرورة العودة إلى التعاون لمعالجة المشكلات العالمية ــ إنه يتوقع اتفاق البلدان الأعضاء في الصندوق إما في غضون أيام أو أسابيع على الإصلاح الذي يتعين إجراؤه في الصندوق. وأضاف: نحن لم نصل إلى هذه المرحلة بعد، ولكننا لسنا بعيدين عنها."

"فلا يزال هناك بعض التباين في الآراء، لكنه أمر معتاد بالنسبة لي. وأنا أعتقد أننا على المسار الصحيح.""

والهدف هو تحويل نسبة لا تقل عن ٥% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، أي من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، في موعد لا يتجاوز يناير ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، هناك التزام بحماية الحصة التصويتية لأفقر البلدان.

لكن ستراوس-كان أكد أن البلدان التي ستحصل على زيادة في نصيبها من الحصص ينبغي أن تساهم بدور أكبر أيضا في استقرار النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد قال: "لا يمكن أن تجمع هذه البلدان بين الانتقال إلى موقع مركزي والاستفادة دون مقابل. فكلما ازداد اقترابها من المركز، ينبغي أن تشارك في دفع النظام نحو الاستقرار. هذا هو المنطق الذي نستند إليه."

وقال الدكتور بطرس غالي إن إصلاحات الحصص والأصوات، مقترنة بإدخال تحسينات في كيفية مراقبة الصندوق للاقتصاد العالمي، ستجعل الصندوق أقدر على مواجهة تطورات المستقبل.

وقال ستراوس-كان إن استقرار النظام المالي هو قضية بالغة الأهمية، وإن الصندوق هو المؤسسة الأقدر على معالجتها. وأضاف أن الصندوق يعتزم إصدار سلسلة جديدة من "تقارير التداعيات" التي ستتضمن تقييما لأثر إجراءات السياسة في الاقتصادات الكبرى على بقية أنحاء العالم.

وللدلالة على أهمية هذه القضايا، صرح مدير عام الصندوق بأنه يعتزم حضور الاجتماعات الختامية لبعثات الرقابة السنوية في سياق مشاورات المادة الرابعة إلى كل من البلدان أو المناطق المؤثرة على النظام المالي ــ أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو والصين واليابان. وأضاف أن هذه هي الخطوات الأولى وأن هناك أدوات أخرى يجري تصميمها وتنقيحها.

وقالت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها إن من الأولويات في هذا الخصوص إرساء رقابة أقوى وأكثر استنادا إلى اعتبارات المساواة بغية الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. كذلك ينبغي تحسين التركيز على قضايا الاستقرار المالي والصلات التي تربطها بالاقتصاد الكلي، وزيادة الاهتمام بتداعيات الأزمات عبر الحدود.